الحكومة تمنع وزراء «العراقية» المقاطعين لجلساتها من إدارة وزاراتهم

علاوي يطالب بإقالة المالكي لإنهاء الأزمة السياسية

■«، بغداد/ وكالات

قدم رئيس الوزراء العراقي الأسبق أياد علاوي أمس ثلاثة مقترحات يطالب اثنان منها بإقالة رئيس وزراء الحكومة العراقية نوري المالكي من منصبه، للخروج من الأزمة السياسية التي تصاعدت في البلاد إثر إصدار مذكرة اعتقال لنائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بتهمة دعم الإرهاب. ومنعت الحكومة العراقية وزراء ينتمون للقائمة العراقية كانوا قد قاطعوا اجتماعات الحكومة، من إدارة وزاراتهم.

وقال علاوي في مؤتمر صحفي من مقره في بغداد مخاطبا الكيانات السياسية الرئيسية وأبرزها التحالف الوطني العراقي الذي يقوده المالكي، إن "العراقية تطرح ثلاثة حلول للخروج من الأزمة الحالية في حال فشل المؤتمر الوطني"، مبينا أن "الحل الأول هو تشكيل حكومة جديدة تعد لإجراء انتخابات مبكرة تحمل على عاتقها مسؤولية تنظيمها بنزاهة وتحترم الدستور".

وأوضح علاوي أن "الحل الثاني قيام التحالف الوطني بتسمية رئيس وزراء جديد قادر ومؤهل لإدارة شؤون البلاد يعاونه مجلس وزراء مع وجود معارضة نيابية"، مشيرا إلى أن "الحل الثالث هو تشكيل حكومة شراكة وطنية حقيقية تستند إلى تنفيذ اتفاقات أربيل كاملة لتأسيس منظومة دولة مؤسساتية متكاملة تعمل على تحقيق تشريعات دستورية".

وقال إن "العراق أصبح من أكثر البلدان فسادا بسبب سوء الإدارة"، مبيناً أن "هنالك دكتاتورية بلبوس الديمقراطية المشوهة التي خلفتها القوى الأجنبية في العراق".

وحذر علاوي الحكومة العراقية من أن "سياستها المتعمدة في خلق الأزمات السياسية وتعميق النزاعات الطائفية السياسية بين أبناء الشعب الواحد لن تصرف الأنظار عن فشلها في جميع الميادين"، مشيراً إلى أن "الاختراقات لاتفاقية أربيل والدستور استمرت، فلا نظام داخليا لمجلس الوزراء ولا توازن وطنيا في مؤسسات الحكومة ولا تنفيذ لوثيقة الإصلاح السياسي ولم تحسم الوزارات الأمنية".

وأكد علاوي أن "الحكومة تستهدف العراقيين الأبرياء ومنهم جماهير العراقية ومكوناتها بالاعتقال والتعذيب والتهميش والإقصاء"، موضحاً أن "هناك استهدافاً يجري لرموز العراقية عن طريق التلويح أو إجراءات غير دستورية أو غير قانونية".

وأبدى رئيس القائمة العراقية أسفه من التنصل ووضع العراقيل أمام تنفيذ اتفاقية أربيل، حتى أن القائمة تنازلت عن أبرز استحقاقها بحسب الاتفاقية، المتمثلة بتشكيل مجلس السياسات الاستراتيجية، معربا في الوقت ذاته عن أنه يدعم بقوة عقد مؤتمر وطني إذا خلصت النوايا لإنجاحه.

من جانبه أعلن نائب رئيس الجمهورية العراقية خضير الخزاعي أن الأزمة السياسية في طريقها إلى الحل، مشيراً إلى أن الوضع السياسي في البلاد غير مقلق، ويمكن حل جميع القضايا العالقة بالحوار. وقال بيان صادر عن مكتبه إن الأخير أكد لدى استقباله السفير الياباني في بغداد سوسو ماها سيجاوا، إن الأزمة السياسية في البلاد في طريقها إلى "الانفراج"، معولا على المؤتمر الوطني الذي سوف يعقد مطلع الأسبوع المقبل.

ويمثل مؤتمر الكتل السياسية العراقية الذي عقد في أربيل عاصمة في نوفمبر ٢٠١٠، أحد الاتفاقيات الرئيسية التي شكلت بموجبها الحكومة الحالية التي يرأسها المالكي. وتتهم القائمة العراقية المالكي بالتفرد في السلطة. وقد اتهم نائب رئيس الجمهورية وأحد قياديي العراقية صالح المطلك عبر وسائل الإعلام المالكي بأنه "ديكتاتور" الأمر الذي صاعد من حدة الأزمة السياسية.

في غضون ذلك منعت حكومة المالكي الوزراء المقاطعين المنتسبين إلى القائمة العراقية من ممارسة مسؤولياتهم في الوزارات ومنعهم من المداومة في مقرات وزاراتهم. وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية علي الدباغ في بيان أمس الأول إن "مجلس الوزراء قرر خلال جلسته المنعقدة الثلاثاء بعدم جواز الوزراء المقاطعين لاجتماع المجلس، إدارة وزاراتهم".

وأضاف الدباغ أن "كافة القرارات التي يوقع عليها الوزير تعتبر باطلة مع التزام الوزراء البدلاء للدوام في تلك الوزارات". وتابع "قرر المجلس منع الوزراء الأصليين من الدوام وتبليغ موظفي تلك الوزارات بعدم التعامل معهم".

وكانت القائمة العراقية علقت مشاركة نوابها ووزرائها في جلسات البرلمان والوزارة في منتصف ديسمبر الماضي بسبب ما أعتبرته "سياسة التهميش والإقصاء التي تتبعها الحكومة" برئاسة نوري المالكي بحقها. وللقائمة العراقية تسعة وزراء في الحكومة.

وردت النائبة ميسون الدملوجي الناطق الرسمي باسم العراقية بأن كتلتها "لا تستغرب موقف المالكي من إبعاد وزراء العراقية عن أداء واجباتهم اتجاه الشعب، لاسيما بعد أن مورست إغراءات وضغوط لعودتهم، وأعلن مقربون من الحكومة أن خمسة وزراء من العراقية سيحضرون اجتماع مجلس الوزراء ولم يحضرها سوى وزير واحد".

وأوضحت الدملوجي أن "الوزراء المبعدين حصلوا على ثقة مجلس النواب المنتخب من الشعب العراقي، وأن قرار رئيس مجلس الوزراء لا يستند إلى أي نص دستوري أو قانوني، وفي ظل مماطلة تشريع النظام الداخلي لمجلس الوزراء، وليس من حق مجلس الوزراء أو رئيسه إبعاد الوزراء والتجاوز على صلاحياتهم إلا من خلال مجلس النواب".

واعتبرت الدملوجي التصعيدات الأخيرة "جزءا من مخطط يهدف إلى دفع العراقية إلى الانسحاب من المؤتمر الوطني المزمع عقده بعد أن أصبح جلياً عدم رغبة المالكي الالتزام بالشراكة الوطنية، ولا بكل الاتفاقيات التي أوصلته إلى سدة الحكم، والتفرد بالقرار".

وحول عقد المؤتمر الوطني حذرت القائمة العراقية من أن أي محاولة لإفشال المؤتمر ستعطي رسالة "غير مطمئنة" للدول العربية التي ستشارك في قمة بغداد المتوقع عقدها في مارس المقبل.

من جهته أكد مستشار القائمة العراقية هاني عاشور أن "عدم حل الأزمة السياسية الحالية أو فشل المؤتمر الوطني المزمع أن تعقده الكتل السياسية سيشكلان رسالة غير مطمئنة وخاطئة للدول العربية، مما سيدفعها إلى تغيير مكان عقد القمة العربية في بغداد أو تأجيلها".

وذكر عاشور أن "الأزمة الحالية في العراق تشير إلى وجود اضطراب سياسي وعدم قدرة على توحيد الخطاب إزاء الأزمات الداخلية، مما يعني عدم قدرة البلاد على حل أزمات الدول العربية خلال القمة وقيادة العمل العربي المشترك للعام المقبل بصفته رئيساً للقمة العربية".

وذكّر عاشور بأن "العام الماضي شهد في مثل هذا الوقت نشوب أزمة سياسية بسبب عدم تنفيذ اتفاقية أربيل وتشكيل مجلس السياسيات الاستراتيجية العليا كما كان متفقاً بعد شهر من تشكيل الحكومة، مما أسهم في تصاعد الأزمة وأدى إلى عدم انعقاد القمة العربية حينها".

تحليل الاسبوع

العنف يلقي بظلال قاتمة على مستقبل العراق

■«، يوم بعد آخر يجد العراق نفسه نتيجة للخلافات السياسية وانفراط عقد الخارطة الحزبية بتكلاتها الطائفية التي تعصف به ينحدر مرة جديدة إلى مربع العنف الذي كان قد شهد تراجعا ملحوظا في السنوات الاخيره، وهو ما يقض مضاجع الشعب في بلاد الرافدين ويلقي بظلال قاتمة على مستقبل البلاد التي أضحت مهددة بحدوث حرب أهلية.

عبدالملك السلال

واطلق خبراء ومحللون سياسيون تحذيرات من احتمال تزايد العنف في العراق في حال عدم توصل قادة البلاد إلى وضع حد لخلافاتهم.

وضربت سلسلة من الهجمات الدامية التي استهدفت طوائف محددة خلال الأسابيع القليلة الماضية في أعقاب انسحاب القوات الأمريكية من البلاد وسط خلاف سياسي بين الحكومة التي يقودها الشيعة، وشركائهم من السنة.

مما أثار مخاوف من اندلاع حرب أهلية تهدد مستقبل العراق وهو الموضوع الذي أصبح متداولا في المناقشات، لكن خبراء اعتبروا أن ذلك غير مرجح.

وتوقع محمود عثمان النائب المستقل في التحالف الكردستاني أن يتواصل الصراع بين القادة السياسيين اثر فشل حكومة الشراكة التي عجزت – على حد قوله – في تسيير دفة الحكم.. الأمر الذي حولها إلى حكومات أزمات.

مستشهدا بان "الأمن في بلاده كان أفضل بكثير في مثل هذا الوقت من العام الماضي" محذرا في حال "تواصلت الخلافات السياسية، فان (الهجمات) سوف تستمر".

ونتيجة لهكذا وضع بدأ الشارع العراقي يتأثر بما يجري بين السياسيين، لا سيما أن الكتل الثلاث الكبرى قامت بصفتها ائتلافات انتخابية ولم تكن أحزابا سياسية مؤسسة على قناعات مشتركة لمنتسبيها أو اعضائها وهكذا نوع من الائتلافات غالبا ما يفشل في الحفاظ على كينونته وتماسكه بل انه غالبا ما يتمزق بعد وصوله إلى البرلمان وبدء تقاسم كعكة السلطة التنفيذية وامتيازاتها وهذا ما حصل فعلا بالنسبة للعراقية التي نجحت كائتلاف انتخابي ولكن بسبب خلافات قادة مكوناتها وتسابقهم المحموم على تحقيق مصالحهم الشخصية،

وبإجماع المراقبين فإن ما تميزت به العملية السياسية بعد العام ٢٠٠٣م هو عدم الثقة بالأخر بين جميع المكونات السياسية وعدم المصداقية اللذان يعدان مؤشرين بارزين في المشهد السياسي العراقي، فالجميع لا يثق بالجميع وهذا ما لا يختلف عليه اثنان سواء داخل العملية السياسية أم خارجها، والحاصل افتقاد السياسيين للمصداقية، وبحثهم عن مصالحهم فلم يقدموا على مدى تسعة أعوام ما يحسب لهم ويصب في خدمة المواطن العراقي أو الناخب الذي أوصلهم إلى موقع القرار ليكونوا صوته وممثله في السلطتين التشريعية والتنفيذية وهو ما سوف يفقدهم ناخبيهم الذين تم خداعهم بشعارات أدخلت البلد في أزمات سياسية تتلوها أزمات فلا تكاد تخرج من أزمة إلا ودخلت البلاد أزمة أكبر وأشد وأخطر تؤكد أن جميع زعماء الكتل السياسية لا يمكن أن يقفوا على أرض سياسية صلبة من دون الخوض في لب الطائفية أو القومية، فقد قامت العملية السياسية على نظام حكم برلماني فيدرالي اتحادي على ثلاث كتل تمثل الأكراد والشيعة والسنة وكل يحاول أن يستميل ما يدعي انه يمثلهم ويدق على الوتر الحساس.

الخلاصة أن المواطن العراقي أصبح ضحية اختلافات السياسة والمحاصصات الطائفية، مما يفقدهم لأدوارهم واوجبهم الذي يفترض أن يجعلهم خداما لشعبهم... فإلى أي مدى يمضي العراق إليه والحال هكذا!.

محامي الحكومة يستبعد فتح تحقيق بالفساد بحق الرئيس

باكستان تطلب تأجيل زيارة المبعوث الأميركي

■«، إسلام أباد/وكالات

أبلغت باكستان أمس المبعوث الأميركي الخاص مارك جروسمان أنه "من غير الممكن في الوقت الراهن" أن يزور البلاد في خطوة قد تزيد العلاقات السيئة بين البلدين سوءا.

وعلى صعيد التوترات الداخلية، قال محام للحكومة الباكستانية إنها تستطيع أن تطلب من سويسرا إعادة فتح تحقيق بالفساد بحق الرئيس أصف علي زرداري كما أمر القضاء، لكن تمتع الرئيس بالحصانة يجعل من المستحيل فتح تحقيق.

وقال مسؤول حكومي باكستاني كبير أمس إن باكستان أبلغت المبعوث الأميركي الخاص مارك جروسمان أنه "من غير الممكن في الوقت الراهن أن يزور البلاد في خطوة قد تصعد التوترات بين البلدين. ولم يذكر المسؤول تفاصيل عن الأسباب.

وهوت العلاقات بين باكستان والولايات المتحدة إلى أدنى مستوى لها منذ سنوات، عندما قتل ٢٤ جنديا باكستانيا في غارة جوية لحلف شمال الأطلسي عبر حدود أفغانستان في ٢٦ نوفمبر الماضي.

وقال مسؤول حكومي كبير طلب عدم نشر اسمه "السفير جروسمان طلب زيارة باكستان لكننا أبلغناه أن هذا غير ممكن في الوقت الراهن". ويهدد توتر العلاقات بين الولايات المتحدة وباكستان بأن يصيب جهود تحقيق السلام في أفغانستان المجاورة بانتكاسة، حيث تسحب واشنطن قواتها تدريجيا بعد عشر سنوات من الحرب.

وكانت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون قالت يوم الأربعاء الماضي إن جروسمان سيزور أفغانستان وقطر هذا الأسبوع. كما تمر العلاقات بين القيادة المدنية والجيش في باكستان ايضا بأسوأ فتراتها منذ انقلاب وقع عام ١٩٩٩ بعد أن ظهرت تقارير عن مذكرة مثيرة للجدل، يزعم أن حكومة الرئيس آصف علي زرداري قدمتها للولايات المتحدة تطلب فيها المساعدة في كبح جماح قادة الجيش الباكستاني الذين يتمتعون بنفوذ كبير.

على صعيد التوترات الداخلية، قال محام للحكومة الباكستانية أمس إنها تستطيع أن تطلب من سويسرا إعادة فتح تحقيق بالفساد بحق الرئيس آصف علي زرداري كما أمر القضاء، لكنه يتمتع بالحصانة بصفته رئيس دولة.

واستدعت المحكمة العليا في باكستان رئيس الوزراء الباكستاني يوسف رضا جيلاني للمثول أمامها الخميس واتهمته بعدم تنفيذ ما أمرته به قبل عامين، وهو توجيه رسالة إلى السلطات السويسرية تطلب منها استئناف شكوى قضائية بتهمة الفساد تستهدف زرداري.

وقال محامي جيلاني اعتزاز أحسن إن "كتابة رسالة إلى السلطات السويسرية ليست مشكلة"، مشيرا إلى أن رئيس الوزراء يمكن أن يخضع لضغط القضاء، لكنه يتمتع بالحصانة بصفته رئيس دولة. وأضاف "لكن آصف علي زرداري يتمتع بحصانة كاملة في باكستان والخارج بموجب منصبه كرئيس". وفي مارس ٢٠١٠ اعتبر مدعي عام جنيف الذي اطلق القضية السويسرية ضد زرداري عام ٢٠٠٨ أنه من "المستحيل" إعادة فتح الملف بسبب تلك الحصانة.

ورأى احسن المحامي المحترم والعضو في حزب الشعب الباكستاني الذي ينتمي اليه زرداري وجيلاني أن الأخير "لم يرتكب إهانة بحق المحكمة عبر امتناعه عن توجيه رسالة" إلى السويسريين وأنه لا يفترض أن يدان لهذا السبب.

وكانت المحكمة العليا قد ألغت في ديسمبر ٢٠٠٩ مرسوم عفو صادر عام ٢٠٠٧ يعفي الرئيس المقبل آنذاك زرداري من الملاحقات بتهمة الفساد، ولا سيما في قضية اختلاس أموال عامة من حسابات مصرفية في سويسرا.

وتتهم المحكمة الحكومة بعدم التحرك لاستئناف الملاحقات.

وتزداد ضغوط المحكمة العليا على جيلاني ما يعزز الضغط على رئيس دولة وحكومة تتهمهما الصحافة والرأي العام بالفساد وإساءة الحكم ويتعرضان لخطر معاداة الجيش القوي على خلفية أزمة اقتصادية حادة. وبالرغم من أن الجيش استبعد إمكانية تنفيذ انقلاب يتوقع محللون ان يؤدي الضغط الجاري على الحكومة إلى انتخابات مبكرة هذا العام.